فيه خلاف وحتى يجي ونحو متعلق بافادة وكوصل متعلق بيجي ثم قال وسوي

ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل ان لم يك مانع حصل يعني ان الوصف الذي يعمل عمل

الفعل يساوي الفعل في جواز تفسير العامل في الاسم السابق والمراد بالوصف المذكور

اسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة وافعل التفضيل لانها لا تعمل

فيما قبلها فلا تفسر عاملا فنحو ازيدا انت ضاربه كقولك ازيدا تضربه فان قلت

قد تقدم انه لا يجوز الاشتغال في نحو ازيدا انت تضربه للفصل والفصل موجود

في هذا المثال قلت لا يمنع الفصل الا مع الفعل لاستقلال الفعل بخلاف الوصف

فانه لا يستقل بل لا بد من شيء يستند اليه فتنزل انت ضاربه منزلة تضربه واحترز

بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل والمصدر وبقوله ذا عمل من

اسم الفاعل بمعنى المضي فانه لا يعمل وبقوله ان لم يك مانع حصل من اسم الفاعل العامل

المقترن بال الموصولة نحو زيد انا الضاربه غدا وفهم من قوله ان لم يك مانع ان الصفة

المشبهة لا تفسر لامتناع عملها فيما قبلها او وقعا معمولا بمصدر وفي متعلق بسوي

وكذلك بالفعل الظاهر او في تامة ومانع فاعل بها وحصل في موضع الصفة لمانع

والتقدير ان لم يوجد مانع حاصل ثم قال وعلقة حاصلة بتابع كعلقة بنفس

الاسم الواقع يعني ان الشاغل للعامل اذا كان اجنبيا متبوعا بسببي جرى مجرى

السببي والمراد بالعلقة الضمير العائد على الاسم السابق والمراد بالتابع هنا

النعت كقولك زيدا ضربت رجلا يحبه او عطف البيان كقولك زيدا ضربت عمرا

اخاه او عطف النسق بالواو خاصة كقولك زيدا ضربت عمرا واخاه واطلاقه

في التابع يوهم ان ذلك جار في جميع التوابع وليس كذلك بل هو مخصوص بما

ذكر والمراد بالواقع السببي المعمول للمفسر وعلقة مبتدا وحاصلة نعت له وبتابع

متعلق بحاصلة وكعلقة خبر المبتدا وبنفس صفة لعلقة

تعدي الفعل ولزومه

علامة الفعل المعدى ان تصل ها غير مصدر به نحو عمل يعني ان علامة الفعل المتعدي جواز اتصال ضمير

الفعل على قسمين متعد ولازم وبدا بالمتعدي فقال

غير المصدر به نحو زيد ضربته عمرو والخير عمله زيد واحترز بقوله ها غير المصدر من

ها المصدر فانها تتصل بالمتعدي واللازم فليست علامة لواحد منها وعلامة مبتدا

وجره

٤٢

وخبره ان تصل وها مفعول بتصل وبه متعلق بتصل ثم قال فانصب به مفعوله

ان لم ينب عن فاعل نحو تدبرت الكتب يعني ان الفعل المتعدي ينصب المفعول به اذا

لم ينب عن الفاعل فاذا ناب عن الفاعل كان مرفوعا كما تقدم في بابه وفهم من قوله

فانصب به ان الناصب للمفعول به الفعل وهو اصح الاقوال واعراب البيت واضح ثم

قال ولازم غير المعدي يعني ان ما لا يصح ان يتصل به ضمير غير المصدر فهو لازم ويقال

فيه غير متعد وقاصر ولازم خبر مقدم وغير المعدي مبتدا ثم ان من اللازم ما

يستدل على لزومه بمعناه ومنه ما يستدل عليه بوزنه وقد شرع في بيان ذلك

فقال وحتم لزوم افعال السجايا كنهم هذا مما يستدل على لزومه بمعناه

وهو ان يكون دالا على السجايا اي الطبايع وهو ما دل على معنى قايم بالفاعل

لازم له ثم مثل ذلك بقوله نهم ومعناه كثر اكله ومثله حمق بكسر الميم وضمها

ثم قال كذا افعلل والمضاهي اقعنسسا هذا مما يستدل على لزومه بوزنه

وهو افعلل كاقشعر واطمان وافعنلل كاحرنجم وافعنسس والمضاهي المشابه

واصطلاح هذا الكتاب انه انما علق الحكم على تشبه شيء جاز المراد به ذلك

اذا

اللفظ وشبهه فكانه قال وافعنسس ومضاهيه وافعلل مبتدا وخبره كذا

والمضاهي معطوف على افعلل وافعنسس معمول بالمضاهي ويجوز ان يكون فوله وبجوز ان يح قال الحشي

وهو الاولى لانه معطوف على ما قبله فاعلا بالمضاهي اي والذي ضاهاه افعنسس ثم قال وما اقتضى نظافة او دنسا

نحو وضؤ وطهر في النظافة ونجس وقذر في الدنس وما موصولة معطوفة على

المضاهي ثم قال او عرضا وهو ما ليس حركة جسم من معنى قايم بالفاعل غير لازم

له نحو مرض وكسل ونشط او عرضا معطوف على دنسا ثم قال او طاوع المعدي

لواحد كمده فامتد يعني ان من علامات لزوم الفعل ان يكون مطاوعا لفعل

متعد الى واحد ومعنى المطاوعة قبول اثر الفعل المطاوع نحو جرحته فتدحرج قوله قبول الخ اي قبول المفعول

ومددت الثوب فامتد واحترز بقوله لواحد من المطاوع للفعل المتعدي لاثنين

فانه متعد الى واحد كقولك علمت زيدا الحساب فتعلمه ثم قال وعد لازما بحرف جر

اثر فعل الفاعل اشمل سمى به عبارة الهواري

يعني ان الفعل اللازم اذا طلب معمولا من جهة المعنى ولم يصل اليه بنفسه لضعفه

عدي اليه بحرف الجر نحو مررت بزيد وانتهيت على عمرو ثم قال وان حذف فالنصب